# الحرب وصناعاتنا الوطنية

## قلة الواردات والتعويض عنها

عندما تريد أمة ما تشجيع الانتاج فى بعض محصولاتها أو مصنوعاتها تعمد إلى مايسمى الحماية الجمركية . ومعنى الحماية الجمركية إقامة سور جمركى يمنع دخول البضائع الأجنبية إلا بعد أن تحتمل مكسا جمركيا عاليا يجعلها غالية الثمن فيقل ورودها وتكسد تجارتها ، أو هى تمنع بتاتا من الدخول . والقصد من ذلك إتاحة الفرصة لزراعة أو صناعة ناشئة أوضعيفة حتى تثبت وتغل على أصحابها ربحا يشجعهم على المضى فيها والتوسع فى استثمارها . وقد تتحمل الأمة فى سبيل ذلك غلاء . ولكن هـذا الغلاء هو التضحية التى تضحى بهـا من أجل الزيادة فى الإنتاج والثراء .

وقد كنا الى حوالى سنة ١٩٢٩ مرتبطين بتعهدات تمنع الزيادة فى المكوس الجمركية ، فلم تكن صناعاتنا بل ولا زراعاتنا تجد أية حماية ، وكان لهذا السبب يشق علينا أن ننشئ صناعة جديدة يجب أن تزاحم من السنة الأولى من عمرها صناعات راقية راسخة فى أوربا أوأمريكا تدخل منتجاتها بلادنا بمكس جمركى لا يزيد على ٨ فى المـائة من ثمنها .

ولكن بعد سنة ١٩٢٩ استطعنا أن نشرع فى سياسة جمركية جديدة نظرنا فيها الى الزيادة فى ايرادات الدولة من جهة والى حماية الإنتاج الأهلى من جهة أخرى . فمـا لاتصنعه بلادنا يدخل الى أسواقنا بأقل المكوس التى تفرض بأعلى مانستطيعه على البضائع أو المحصولات الأخرى التى تزاحم منتجاتنا . ومن هنا زيادة المكوس الجمركية على القمح مثلا وعلى الأقمشة . فإننا بالأولى نحمى محصولا زراعيا خطيرا سواء فى قيمته للغذاء أو فى قيمته للدورة الزراعية . ونحمى بالثانية صناعة جديدة ناشئة .

ولكن عندما تنشب حرب عالمية كهذه الحرب التى تعانيها أوربا تشل الحركة الملاحية فى أنحـاء العالم فيصعب النقل . كما أن مصانع الدول الكبرى تشتغل بالإنتاج الحربى بدلا من الإنتاج لحاجات السلم . وعندئذ تقل الواردات الأجنبية وتتكفئ كل أمة مضطرة الى مواردها الأصلية تستغلها بقدر المستطاع . فاذا لم تكن بها صناعات قديمة راسخة فإنها تعانى الأمرين فى كفاية نفسها من حاجات ضرورية يندر وجودها أو حتى ينعدم .

وفى الحرب المـاضية عانينا المشاق العظيمة لقلة الواردات الأجنبية التى أدت قلتها بل ندرتها الى ارتفاع أسعارها حتى بلغت حدا عاليا من الغلاء الفاحش . فكنا نشترى الحـذاء بجنيهين أو ثلاثة جنيهـات مع أنه لم يكن قبل الحرب يزيد ثمنه على أربعين قرشا . وكنا

نشترى البذلة بسبعة أو عشرة جنيهات مع أن ثمنها كان يتراوح قبل الحرب بين ٣ و٤ جنيهات. وشلت حركة البناء حتى وقفت لأن كثيرا من مواد البناء كانت ترد من أوربا مثل الخشب والحديد وأدوات الارتفاق. ولذلك ازدحمت المدن الكبرى بالسكان وارتفعت أجور المنازل حتى تضاعفت فى بعض الأحيان لوفرة الإقبال وتزاحم عليها وانقطاع البناء.

أما فى هذه الحرب فان الحال لم تبلغ السوء الذى بلغته فى الحرب الماضية، وذلك بفضل بعض المنشآت الصناعية مثل مصانع شركة مصر بالمحلة الكبرى للغزل والنسيج، ومصانع الغزل فى الاسكندرية، ومصانع الآنية بالاسكندرية، ومصانع الجوارب والملابس التحتانية. ومصانع الكؤول فى حلوان. ومصانع العقاقير لبنك مصر، ومصانع الزجاج بالقاهرة. ومصانع الفخار المموّه. وكذلك مصانع الورق الخشن. وهذا الى إحياء الصناعات المقروية للنسيج. فإن هذه الصناعات كانت قد ماتت أو كادت تموت قبل سنة ١٩٢٩ لأن المنسوجات الأجنبية أغرقت أسواقنا. ولا يمكن النول البلدى أن يبارى الآلات العصرية الكبيرة فى انخفاض الثمن وإن يباراها فى المتانة والدقة. ولكن بعد زيادة الرسوم الجمركية على الأقمشة الأجنبية استطاع النول المصرى أن يسترد حياته كما استطاع بنك مصر أن يجدد الرواج لمصنوعاته التى أعدّ لها آلات عصرية من القياس الكبير والوزن الثقيل والإنتاج الوفير.

ولا يستطيع انسان أن يصف الحرب بأنها فرصة ذهبية لنا يجب أن ننتهزها. فان الحرب مأساة لا تقتصر على المتحاربين بل تعم العالم كله. وهى كارثة فى ذاتها، وقد تجر وراءها كوارث. ولكن فى جميع الحروب هذه السمة العامة، وهى شل المواصلات وضعف الانتاج الصناعى وقلة الواردات والصادرات. وقد بدأنا نحس هذه الحال ورأينا أقمشة الصوف التى تستعمل فى بذلة الرجال ترتفع أثمانها، كما رأينا هذا الارتفاع فى جميع الأدوات والأجهزة الكهربائية والأثاث المعدنى والخشب والمعادن عامة. وقد وقفت بالفعل حركة البناء. بل أصبح ترميم المنازل كثير التكاليف لندرة الأدوات الصغيرة مثل الأقفال أو الحنفيات أو أحواض الاغتسال. وحركة البناء هى أعظم الحركات استيعابا لمختلف الأعمال، فوقوفها يؤدى الى ركود فى كثير من الصناعات. بل قد رأينا ندرة أخرى تمس بيوتنا هى ارتفاع الثمن لأطباق المائدة من قرش الى خمسة قروش. ولم ترتفع أثمان الأحذية، لأن هناك حماية جمركية معتدلة استطعنا بها أن نقى هذه الصناعة من البوار. وهى مع انها لا تزال صناعة يدوية فإنها احتفظت بمكانتها وثبتت.

ونعود الى ما قلنا، وهو انه على الرغم من أن الحرب ليست فرصة ذهبية لأحد ولا يصح أن تكون كذلك فإنها فى الواقع كذلك عندما نذكر الصناعات الوطنية. لأن الواردات الأجنبية قد قلت بل ندرت، وأحيانا انعدمت فكأن مصنوعاتنا تحظى بحماية جمركية مانعة مدة

هذه الحرب ولذلك يمكننا أن ندفعها الى الأمام وننبتها اذا كانت ضعيفة من عزعة أو نبعثها ونجددها اذا لم تكن قائمة .

فنحن نعانى مثلا أزمة فى ورق الطباعة . وهى أزمة عاتية جعلت ثمن الرزمة يرتفع أحيانا من ١٤ قرشا الى مائة قرش أى ما يقرب من سبعة أضعاف الثمن السابق للحرب وقد شلت حركة الطباعة لهذا السبب وأصبح الفقراء بل المتوسطون من التلاميذ يقفون الأمرين فى الحصول على ثمن كراسة يتعلمون فيها . وقد قيل لنا منذ سنة ١٩٣٣ إن فى النية انشاء مصنع عصرى للورق . ولكن ما زلنا بعد سبع سنوات ولما يتحقق هذا المشروع . وهذا مع العلم بأن ورق التعبئة للحم والبقول يصنع فى مصر من قش الرز وغيره . وكان يمكن بقليل من التبصر أن نساعد مثل هذا المصنع الذى يصنع ورق التعبئة ونجعله يرقى و يتوسع الى أن يصنع ورق الطباعة . وليس من الضرورى أن ننتظر مكتوفى الأيدى حتى ننشئ المصانع الضخمة بآلات عصرية اذا لم يكن هذا الانشاء فى طاقتنا العلمية أو المالية . ولا يزال الورق الفاخر يصنع فى ايطاليا بالأيدى دون الآلات الكبرى . فلماذا لم نتعلم هذه الصناعة قبل الحرب بل لماذا لم تعمد حكومتنا الى ذلك المصنع الذى يصنع ورق التعبئة الجاف فتبعث بعض عماله الى أوربا لدرس صناعة الورق الفاخر ؟

ولكن لأسف لا يجدى . ومع ذلك هناك صناعات كثيرة يمكننا أن ننتهز الفرصة الحاضرة لإحيائها والتوسع فيها ما دامت الواردات الأجنبية لا تصل الى مصر ولا نخشى مزاحمتها لمنتجاتنا . وقد تفشت بيننا الأنوال اليدوية عقب الحرب . ولكن النول ينسج فقط والنساجون يحتاجون الى الغزل الأجنبى . ولذلك لا ينتظر للنساجين المصريين نجاح كبير ما لم يجدوا الغزل الوطنى . وهو الآن غير متوافر . ولسنا فى حاجة بعد هذا الذى ذكرنا الى تنبيه الجمهور الى ضرورة الإقبال على المصنوعات المصرية . فان الحكومة قد آثرتها على غيرها من المصنوعات الأجنبية ونبهت جميع مصالحها الى ضرورة رعايتها ، كما أنها حتمتها بمكوس جمركية عالية . فيجب على الجمهور أن يماشى الحكومة فى هذه الرغبة ويقبل على شراء المصنوعات الوطنية و يؤثرها على غيرها . وهو بهذه الوطنية العملية يوجد شعورا بالقومية الاقتصادية و يفتح أبوابا للرزق لأبناء مصر وينقلنا من حضارة زراعية بدائية الى حضارة صناعية راقية .

ومما يجدر ذكره هنا أن القانون الخاص بانشاء الشركات المساهمة يشترط شروطا قاسية مثل أن يكون ثمن السهم ٤ جنيهات وألا يقل المدفوع عن ٤٠٠٠ جنيه ثمن ألف سهم قبل منح الامتياز . ونظن أنه يمكن تشجيع الجمهور على اقتناء الاسهم اذا خفضت هذه الشروط الى مستوى الاقتصاد العام . فان جمهورنا لا يزال يجهل قيمة التضامن ويحتاج لذلك الى التشجيع .